دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلاقات السعودية الألمانية الاتحادية خلال عهد الملك سعود بن عبدالعزيز 1953 - 1964
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	الشناق، عبدالمجيد زيد
المجلد/العدد:	مج 30 , ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	تشرين الأول
الصفحات:	482 - 497
رقم MD:	7037
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	العلاقات الدبلوماسية، السعودية، عهد الملك سعود، ألمانيا الاتحادية، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، النظم السياسية، السياسة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، التعاون الاقتصادي، الصادرات والواردات، التبادل التجاري، التنمية الاقتصادية، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/7037

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلاقات السعودية الألمانية الاتحادية خلال عهد الملك سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣ – ١٩٦٤

*عبد المجيد زيد الشناق**

ملخص

تبحث الدراسة لأول مرة في تاريخ العلاقات الألمانية الاتحادية مع المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود ١٩٥٣–١٩٦٤.

تناول البحث استلام الملك سعود سلطاته والقواعد الأساسية التي حددت سياسته الخارجية نحو ألمانيا الاتحادية، كانضمام بلاده للجامعة العربية، ودورها الديني، وضرورة المحافظة على النظام السياسي. واستعرض البحث العوامل التي أثرت في السياسة الألمانية تجاه السعودية مثل فكرة الوحدة الألمانية واتفاقية المصالحة مع اسرائيل ودور الأحداث السياسية في المنطقة العربية في ضوء الحرب الباردة.

وأظهرت الدراسة استمرار النشاط التجاري بين البلدين دون تأسيس علاقات دبلوماسية حتى خريف عام ١٩٥٤، ولم تبدأ ألمانيا نشاطها الدبلوماسي إلا في عام ١٩٥٥ عندما افتتحت أول مفوضية سعودية عام ١٩٥٦ وأخذت العلاقات الدبلوماسية ترتقي حتى بلغت مستوى السفارة في عام ١٩٥٩.

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل وربط العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الألمانية والسعودية بعضها ببعض بهدف توضيح تطور العلاقات الثنائية خلال مرحلة البحث.

المقدمـــــة

تعود بداية العلاقات السعودية – الألمانية إلى معاهدة الصداقة الموقعة في ١٩٢٩/٤/٢٦ وتطورت خلال الحرب العالمية الثانية إلى مستوى تبادل التمثيل الدبلوماسي الذي سرعان ما انقطع عام ١٩٤٠.

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية دفع الملك عبد العزيز إلى إعلان الحرب على ألمانيا في ١٩٤٥/٣/١ دون المساهمة العسكرية.

وبعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بدأت عمليات النشاط التجاري تنمو بين ألمانيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية، قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وحتى وفاة الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ لم تعد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

استلام الملك سعود بن عبد العزيز السلطة

ولد سعود في الكويت عام ١٩٠٣ وعينه والده ولياً للعهد في عام ١٩٣٣، واطلع بحكم منصبه على شؤون الدولة ومصاعب الحكم فيها. وبعد وفاة والده في ١٩٥٣/١١/٩ اصبح ملكاً على البلاد السعودية، وحكم البلاد على هدى والده بلا دستور للدولة وجمع كل السلطات بيده. ورغم هيمنة الطابع المحافظ على سياسة سعود الداخلية بحكم اتباعه للمذهب الحنبلي وتأثره بروابط الصلة مع القبائل في البلاد[١]، إلا أنهُ أظهر انفتاحاً في السياسة الخارجية بحيث نجحت وزارة الخارجية السعودية تحت إشراف الأمير فيصل بن عبد العزيز في توسيع دائرة النشاط الدبلوماسي واقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

وبعد لقاء الأمير فيصل مع وكيل وزارة الخارجية الألمانية الدكتور ريبكن Dr. Ripken بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٠ تقررت عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي ٢٣/٩/ ١٩٥٥ بدأت المفوضية الألمانية تمارس نشاطها القنصلي في جدة ولكن الحكومة السعودية لم تتمكن من إنشاء مفوضية لها في العاصمة الألمانية بون[٢].

* كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٢/٥/٢٣، وتاريخ قبوله ٢٠٠٣/٦/٥.

القواعد الأساسية التي حددت السياسة الألمانية تجاه المملكة العربية السعودية

حددت دول الاحتلال الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) حرية ألمانيا الاتحادية السياسية والقانونية دولياً، ولذلك خضعت أعمال السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية لصلاحيات اللجنة العليا لدول الحلفاء الغربية[٣].

ولكن هذا الواقع لم يمنع المستشار الألماني كونراد أديناور من الاهتمام بالنشاط السياسي الخارجي، وبالذات من أجل متابعة الهدف الكبير لسياسته، وهو تحقيق الوحدة الألمانية ضمن أوروبا حرة موحدة [٤]. وكانت قناعة أديناور في تحقيق الحرية وإعادة المسؤولية تدريجياً لا تتزعزع ولذلك سهّل نهج سياسة الحلفاء في تحقيق تصوراتهم المتعلقة بتهيأة ألمانيا الاتحادية لضمها إلى نظام التحالف الغربي. ومن أجل تحقيق حرية ألمانيا الاتحادية وتكاملها مع النظام الغربي كان عليها ان تتنصل من أفعال النظام النازي المشينة واللاقانونية بهدف التوصل إلى إعادة الاعتبار الدولي.

وكان لابد للسياسة الألمانية من طرق أهم الأبواب للوصول إلى الانفتاح الدولي وإخراج ألمانيا الاتحادية من أي حصار دولي قد يُفرض عليها، وكان هذا الباب هو إعادة المصالحة مع اليهود والتعويض عما لحق بهم من مجازر وتنكيل وقمع، خلال حقبة النظام النازي. وبناءً عليه نجحت حكومة أديناور في توقيع اتفاق المصالحة والتعويض مع حكومة إسرائيل بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠[٥]، وكان أديناور على دراية وافية بأن دولة إسرائيل لها أنصارها الكثيرون في دوائر صنع القرار في كل دول التحالف الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا وبلجيكا). هذا، وقد شكلت ألمانيا الاتحادية أهم حليف استراتيجي للولايات المتحدة فقد تمركزت أكبر قوات أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية على أراضي ألمانيا الاتحادية، واتخذت قيادتها من مدينة شتوتغارت Stuttgart مركزاً لها.

وأجمعت كافة القوى السياسية في الساحة الألمانية على تأييد هذا الاتفاق وما يتضمنه من التزامات معنوية ومادية[٦]، بما في ذلك الاعتراف الضمني بدولة إسرائيل كطرف في الاتفاقية، والتزام ألمانيا بدفع أكثر من ٣ مليارات مارك ألماني وبناء مساكن في إسرائيل لنصف مليون يهودي تضرروا من النظام النازي في ألمانيا[٧].

وشكل الازدهار الاقتصادي منذ عام ١٩٥٢ قوة داعمة للنهج السياسي الخارجي للحكومة الألمانية[٨]، وشكلت مسألة تحجيم دولة ألمانيا الديمقراطية التي أسسها الاتحاد السوفيتي كرد فعل على تأسيس ألمانيا الاتحادية، والعمل على عدم تحقيق الاعتراف بها من قبل دول العالم شكلت ملمحاً بارزاً من ملامح السياسة الخارجية التي تنتهجها ألمانيا الاتحادية باعتبار انها الوريث الشرعي للرايخ الألماني[٩].

وبناءً على هذه القاعدة تحددت مبادئ هالشتاين Hallstein-Doktrin بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بدولة ألمانيا الديمقراطية وتقيم معها علاقات دبلوماسية.

وشكلت هذه المنطلقات (الاعتراف بدولة إسرائيل من خلال تحقيق اتفاق المصالحة، وإعادة بناء ألمانيا الاتحادية ذات السيادة ضمن إطار أوروبا الموحدة وتحقيق الوحدة الألمانية من خلال عدم الاعتراف الدولي بدولة ألمانيا الديمقراطية) محددات السياسة الخارجية الألمانية خلال حقبة المستشار الألماني الأول أديناور من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٦٣ وللحكومات المتعاقبة.

وهنا يتضح لنا ان الدول العربية التي كانت قد حققت استقلالها السياسي مثل مصر والعراق والعربية السعودية وسورية ولبنان والأردن واليمن لم تشكل ثقلاً سياسياً مؤثراً على ديناميكية صنع القرار السياسي الألماني، بل على العكس كانت العلاقات التجارية قائمة واستمرت دون ان تستغل وتستثمر سياسياً لخدمة الهدف السياسي العربي القائم على عدم الاعتراف السياسي بدولة إسرائيل[١٠].

إضافة إلى ذلك فإن تبعية الدول العربية المستقلة إلى دول المعسكر الغربي التقليدية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، سهّلت على السياسة الألمانية تشييد سياسة خاصة مع كل دولة عربية حسب مقوماتها الذاتية، الاقتصادية والبشرية والعسكرية. وفي هذا الصدد سلكت السياسة الخارجية الألمانية تجاه كل دولة عربية على حدة مسلكاً وفق ما تراه من أهمية تلك الدولة بالنسبة لموقعها وثقلها في ميزان القوى في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[١١].

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان السياسة الخارجية الألمانية تجاه البلاد العربية كانت على الدوام بمثابة انعكاس للمشكلة الألمانية المتعلقة بالماضي النازي وتوابعه في تقسيم ألمانيا إلى دولتين مرتبطتين بمعسكرين متصارعين، إضافة إلى الالتزام الكامل بتأييد إسرائيل ودعم تطورها العسكري والاقتصادي بناءً على اتفاقية المصالحة[١٢].

القواعد الأساسية التي حددت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٥٣

عندما تسلم الملك سعود بن عبد العزيز سلطاته بعد وفاة والده في ١٩٥٣/١١/٩ لم تكتمل عملية بناء المؤسسات الحكومية الأساسية مثل بعض الوزارات، فقد تأسست وزارة

التربية والتعليم عام ١٩٥٤ ووزارة العدل عام ١٩٦٢[١٣]، وحتى مجلس الوزراء الذي تأسس لأول مرة في تشرين الأول عام ١٩٥٣ لم يبدأ عمله فعلياً إلا في آذار سنة ١٩٥٤ وقد اعتبر تطوراً هاماً في حياة البلاد السياسية. وترأس الملك سعود هذا المجلس حتى عام ١٩٥٧ عندما دفعته الظروف الداخلية والمجاورة عربياً الى استدعاء ولي العهد الأمير فيصل وزير الخارجية إلى تشكيل مجلس الوزراء مع المحافظة على منصبه كوزير للخارجية، وبناء على هذا اصبحت كل السلطات بيد الملك سعود الذي مثل بسياسته الداخلية قوى المجتمع المحافظة كالقبائل البدوية وشيوخ الدين[١٤]. ومما سهّل مهمة الملك سعود في استمالة القبائل البدوية التي تشكل ربع سكان البلاد سخاؤه المفرط في تقديم الأموال والهدايا لهم دون حساب، ويدلل هذا السلوك على النهج السياسي الأبوي في النظام السياسي السعودي، خاصة ان أموال النفط كانت تدر باستمرار عملة صعبة على خزينة الملك سعود.

أما السياسة الخارجية فقد انحصر نشاطها بيد الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي كان يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال تعود جذورها إلى بدايات تأسيس المملكة العربية السعودية، وله اطلاع واسع على الوضع الدولي والقوى العالمية المؤثرة فيه [١٥].

وخلال مرحلة البحث الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٤ تمثلت القواعد الأساسية التي حددت نهج السياسة الخارجية السعودية بالتالي:

١- إن الدولة السعودية دولة عربية إسلامية وتحيط بها من كل الجهات بلاد عربية (الأردن - العراق - الكويت - البحرين - قطر - الإمارات العربية - عُمان - اليمن وبالجانب الآخر للبحر الأحمر مصر والسودان) ولذلك شكلت الروابط العربية والأخوة الإسلامية منطلقاً نظرياً لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول العربية تبعاً لظروف استقلالها. ودعّم هذا النهج عضوية المملكة العربية السعودية كدولة مؤسسة في الجامعة العربية، وبنفس الوقت كانت السياسة الخارجية السعودية تخضع بصورة مباشرة وسريعة لتأثير التطورات في البلاد العربية على أساس فكرة الانتماء للأمة العربية.

٢- لعب الدين الإسلامي دوراً مهماً في توحيد بعض مناطق شبه الجزيرة العربية تحت راية الملك عبد العزيز آل سعود واستمر الدين الإسلامي عاملاً قوياً ومؤثراً في توجيه سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية. وبناءً على ذلك عملت السياسة الخارجية السعودية على إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع كثير من الدول الإسلامية المستقلة، ونجحت في تشكيل دائرة إسلامية اتاحت تحقيق تعاون فعّال في الحقول السياسية والعسكرية والاقتصادية ومن الأمثلة على ذلك العلاقات مع إيران والباكستان واندونيسيا وغيرها، إضافة إلى دعم الأحزاب الإسلامية خارج حدود البلاد السعودية[١٦] على أساس الانتماء لفكرة الأمة الإسلامية، وبالاضافة الى هذا فإن الملك مسؤول أمام الله والناس عن حماية المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة وهو إمام الحج. وانطلاقاً من هذه الحقيقة ناصب النظام السعودي خلال مرحلة البحث، النظام الشيوعي والفكر الشيوعي العداء وحارب انتشاره في البلاد السعودية والعربية والإسلامية[١٧].

٣- تعتبر فكرة المحافظة على النظام السياسي الملكي للعائلة السعودية مرتكزاً أساسياً للتكاتف بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس كانت فكرة تأسيس مجلس الوزراء وبرز نظامه الأساسي إلى حيز الوجود في آذارعام ١٩٥٤ وعين الملك سعود شقيقه فيصل رئيساً للمجلس ووزيراً للخارجية، وفهد وزيراً للمعارف وسلطان وزيراً للزراعة [١٨].

وفي افتتاح جلسة مجلس الوزراء المعدل عام ١٩٥٥ حدد الملك سعود سياسته الخارجية كالتالي :

"أما سياستنا الخارجية، فإننا نترسم فيها خطى والدنا العظيم، وأول ما يهمنا فيها هو العمل على جمع كلمة العرب، وتأييد مصالحهم في جامعتهم ضمن ميثاقها، وضمن معاهدة الدفاع المشترك. وقد أبلغنا الوفد الذي مثلنا في جامعة الدول العربية، في أول اجتماع لها، بعد استلامنا مقاليد الحكم، أن يعلن عزمنا الأكيد على مناصرة العرب، والتعاون معهم في أي ميدان، وفي أي مجال ممكن، لمنع العدوان عنا جميعاً والتعاون على تحقيق ما فيه الخير والمصلحة لنا جميعاً. ونحن سنسير بعون الله في دعوة البلاد العربية كافة لجمع كلمتها، وتوحيد قواها لما يجمع شمل العرب، ويحفظ استقلالهم، ويرد غائلة العدوان عنهم، من أي جهة كانت... وكذلك فإننا نشعر في قرارة أنفسنا بالسرور العظيم، للعلاقات الودية القائمة بيننا وبين الدول الإسلامية الصديقة، أخص بالذكر منها دولة الباكستان، وإنهُ ليسرنا أن نقوم بكل عمل فيه جمع لكلمة الإسلام والمسلمين، في مشارق الأرض ومغاربها... إن سياستنا العامة خارج نطاق الدول العربية، هي السعي الدائم لتحسين علاقاتنا مع الجميع وإنا بعون الله عاملون على تقوية هذه الصلات الودية مع كل الدول التي

تظهر الصداقة، وترغب فيها معنا"[١٩].

ومُنح مجلس الوزراء صلاحيات تشريعية إضافة إلى صلاحياته التنفيذية تحت إشراف الملك سعود الذي كان يشكل رأس النظام وإمام الناس وشيخ العائلة السعودية وأباً لإخوانه جميعاً كبارهم والصغار. وقد أدار مجلس الوزراء قضايا الدولة وشؤونها كسلطة تنظيمية دون ان تتأثر بذلك سلطة الملك التقليدية [٢٠]، وأنيطت في بداية عهد الملك سعود مهمة الأمن السري إلى "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" إلى جانب مهمتها الدينية. وفي عام ١٩٥٥ تم تأسيس جهاز المخابرات السعودية بمساعدة جهاز المخابرات المصري[٢١].

تطور العلاقات الثنائية

استمرت العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بعد وفاة الملك عبد العزيز دون وجود علاقات دبلوماسية وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز كوزير للخارجية يمثل وجهة النظر التي تدعو إلى تطوير العلاقات التجارية مع ألمانيا الاتحادية، شريطة عدم الاقتراب من فكرة إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا، منذ توقيع ألمانيا على اتفاق المصالحة Wiedergutmachungsabkommen عام ١٩٥٢ مع اسرائيل[٢٢].

وهاجمت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاق المصالحة بشكل قوي معتمدة على الحجج التالية :

أولاً : إن الموقف الألماني يضر ويعارض مبدأ الحياد الذي أعلنتهُ الحكومة الألمانية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ثانيـــاً: إن هذا الاتفاق يضر بالمصالح العربية بشكل مؤثر وخطير.

ثالثـــاً: اعتبار المساعدات الاقتصادية الألمانية التي ترتبت على الاتفاق عاملاً خطيراً يوفر لإسرائيل شروط الديمومة والاستمرار والقوة وبدونها فإنها سوف تبقى مهددة بالانهيار.

رابعـــاً: استياء العرب من الموقف الألماني في الاتفاق لا سيما انهم لم يتوقعوا ذلك من دول يعتبرونها صديقاً تقليدياً لهم.

خامساً: إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الألمانية تتذرع بأن ما تضمنهُ الاتفاق من مساعدات مالية، لم يدفع منها في حينه شيء وسوف لن يحقق منها إلا القليل[٢٣].

وفي هذا السياق أبلغت وزارة الخارجية الألمانية ممثلياتها في البلاد العربية الظروف والأسباب التي فرضت هذا الاتفاق وتتمثل في دفع التعويضات المادية لليهود عما لحق بهم من أضرار، خلال الحكم النازي لألمانيا، كوسيلة لتخفيف الذنب الكبير.

كما ان ظروف الاحتلال العسكري وسيطرة السياسة الأمريكية على عملية صنع القرار السياسي الألماني، حتمت على الحكومة الألمانية توقيع اتفاق المصالحة دون أي نقاش أو اعتراض، وذلك لأن الحكومة الالمانية بزعامة اديناور كانت تخشى أن يُفرض على ألمانيا حصار اقتصادي عالمـــي[٢٤].

ورغم التذمر الرسمي السعودي من الاتفاق الألماني – الإسرائيلي فإن العلاقات التجارية بين البلدين لم تنقطع، وكانت الحكومة الألمانية تنظر إلى طاقة السوق السعودية على انها محددة وضعيفة، ولكن خطط الحكومة السعودية تبشر بتطور السوق السعودي مستقبلاً وفي اتجاهين :

الأول : في مجال استهلاك البضائع المنزلية والملابس وأدوات الزينة والأدوية والآلات الطبية.

والثاني: في مجال البناء الثقيل مثل المطارات والجسور والطرق والمدارس والمستشفيات والمباني الحكومية والعسكرية.

وفي هذا السياق عبّرت الحكومة السعودية خلال استقبال وكيل وزارة الخارجية الألماني الدكتور ريبكن Dr. Ripken في خريف عام ١٩٥٤ عن رغبتها بصراحة في مساهمة الشركات الألمانية في تنفيذ المشاريع السعودية المطروحة للتنفيذ.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المقام الأول في التعامل التجاري داخل السوق السعودية ونافستها دولة اليابان في ذلك إلا أن المجال بقي مفتوحاً أمام الشركات الألمانية، خاصة في ميدان الصناعات الثقيلة ومشاريع البناء في قطاع البنى التحتية التي تبشر بأرباح هائلة. وهناك عامل مهم يشجع على تحسين موقع ألمانيا الاتحادية التجاري ويجعلها تنافس بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، ألا وهو السمعة الطيبة للصناعات الألمانية تحت شعار "صنع في ألمانيا" ليس فقط على مستوى السوق السعودي بل على مستوى البلاد العربية كلها. كما ان ثقة الناس بالسياسة الألمانية البعيدة عن النزعة الاستعمارية وحب السيطرة، خاصة انها ليس لها تاريخ استعماري كالدول الأوروبية، كل ذلك وفّر لألمانيا افضل الفرص الاستثمارية "Ausgeziechnete Chancen"[٢٥].

ويعتبر السوق السعودي مهماً ليس فقط لقوته الاستهلاكية وإنما لوفرة الأمان في عملية الدفع وتحويل الأموال إلى خارج البلاد وذلك للوفرة المالية التي يوفرها النفط بالعملة الصعبة.

ونلاحظ هنا أن اتفاق المصالحة الألماني - الإسرائيلي لم يترك أي آثار سلبية على النشاط الاقتصادي الألماني في السعودية.

وفي الجانب السياسي فقد انتهت حالة الحرب بين المانيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية منذ الأول من أيار عام ١٩٥٢، بناء على القرار الذي تم توقيعه بتاريخ ٣١/٧/ ١٩٥٢ واعتبر بأثر رجعي، وقد أعاد هذا القرار الحيوية لمعاهدة الصداقة الألمانية - السعودية الموقعة بتاريخ ٢٦/٤/ ١٩٢٩ واعتبرها سارية المفعول[٢٦].

وعلى اثر لقاء وكيل وزارة الخارجية الألمانية الدكتور ريبكن Dr. Ripken مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز في جدة في خريف عام ١٩٥٤ تقرر إعادة العلاقات الدبلوماسية اعتباراً من ١٠/ ١٩٥٤/١١[٢٧].

وفي عام ١٩٥٥ بدأت ألمانيا الاتحادية تهيء لتأسيس أول مفوضية دبلوماسية ألمانية في المملكة العربية السعودية، وفي ١٢/١٠/١٩٥٥ قدّم رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في جدة اوزفالد فرايهرفون ريختهوفن Oswald Freiherr Von Richthofen أوراق اعتماده للحكومة السعودية[٢٨]. ولم تتمكن الحكومة السعودية في ذلك العام من تعيين ممثل دبلوماسي لها في بون.

العلاقات الألمانية - السعودية في ضوء الأحداث الإقليمية

استمرت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود (١٩٥٣-١٩٥٧) في تقربها من السياسة المصرية (العهد الجمهوري) ومع السياسة السورية في مواجهة النظامين الملكيين للبيت الهاشمي في الأردن والعراق وتحجيم دورهما الإقليمي.

وعلى أساس هذه النظرة حاربت السياسة السعودية حلف بغداد منذ توقيعه في بغداد عام ١٩٥٥ بين الحكومة التركية وجارتها العراقية[٢٩]، وبدأت تقترب سريعاً من الولايات المتحدة الأمريكية وتتشابك مصالح الطرفين بنفس الوقت الذي كانت تبتعد فيه السياسة السعودية عن بريطانيا التي اصبح دورها ثانوياً.

وساهمت السياسة السعودية إلى جانب السياسة المصرية والسورية بتنسيق مشترك بينها، في تحجيم حلف بغداد وحصره في العراق فقط لا سيما ان حلف بغداد شكل مصدر قوة للعراق[٣٠].

وبعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ (تلك الخطوة التي أضعفت الوجود البريطاني في المنطقة العربية والتي جاءت بعد طرد كلوب باشا من قيادة الجيش العربي في الأردن)، تخوّفت السلطات السعودية من وقوع أعمال تخريبية ضد منشآت النفط تضامناً مع مصر، واندلعت المظاهرات في جدة وامتعض صغار الضباط في القوات المسلحة السعودية من استمرارية البنية الأبوية في الجيش، مما اضطر الملك سعود إلى إحداث تغييرات في قيادة الحرس الملكي وتعيين أحد أبنائه قائداً للحرس[٣١].

وعلى ضوء هذه الأحداث الإقليمية أخذت حكومة الملك سعود بن عبد العزيز تتوجه نحو تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا الاتحادية، فقد قررت الحكومة السعودية تعيين مفوضها الدبلوماسي جواد مصطفى زكري (لبناني الأصل) في بون اعتباراً من ٢١/١٠/١٩٥٦، وكان جواد زكري من رجال الأعمال البنكية في البداية ثم التحق بوزارة الخارجية السعودية في السلك الدبلوماسي برتبة مستشار في السفارة السعودية بالقاهرة. وفي ٥/٥/١٩٥١ اصبح مفوضاً من الدرجة الأولى وعيّن ممثلاً دائماً للسفير السعودي في القاهرة وعمرهُ ٤٦ سنة، وهو متزوج من ابنة الدبلوماسي السعودي خالد الهود القرقاني وهو مندوب السعودية في الجامعة العربية[٣٢]، ووصل إلى بون في شباط عام ١٩٥٧. وكان طاقم المفوضية الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في بون حتى ١١/٥/١٩٥٧ يتكون من جواد زكري وزيراً فوق العادة من الدرجة الأولى، ورياض الخطيب سكرتيراً ثانياً، ورشاد نويلاتي سكرتيراً ثالثاً، ومحمد نوري ابراهيم ملحقاً أول[٣٣].

وبعد تأسيس المفوضية السعودية في بون توجهت الحكومة السعودية مباشرة إلى الحكومة الالمانية تطلب إرسال عدد من الفنيين للعمل على إعادة بناء مصنع الذخيرة العسكرية في الخرج، التي تعتبر مركز التجمع الصناعي في السعودية وتبعد حوالي ١٠٠كم إلى الجنوب من الرياض.

وفي ١٥/١١/١٩٥٦ استدعى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأمير فيصل بن عبد العزيز المفوض الألماني بجدة "فون ريختهوفن" الى الرياض لمقابلة وزير الدفاع الأمير مشعل بن عبد العزيز، وتقدّم وزير الدفاع السعودي بطلب ترسل ألمانيا الاتحادية بموجبه المهندسين والفنيين والخبراء لإعادة بناء مصنع الذخيرة للأسلحة في الخرج.

وأوضح وزير الدفاع للمفوض الألماني أن هذا الطلب يهم الملك لدوافع سياسية داخلية وخارجية، وللتباهي بالإنجاز اقليمياً أمام بعض الأقطار العربية، لا سيما ان السعودية ترتبط بعلاقات جيدة مع الغرب وترفض إقامة علاقات مع المعسكر الشرقي. وتحتل ألمانيا الاتحادية موقعاً متميزاً بين

الدول الغربية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وفي هذا السياق كانت كل الظروف مواتية للسياسة الألمانية لتحقيق خطوات كبيرة نحو تحسين موقعها السياسي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية بناء على سمعة ألمانيا الطيبة لدى العرب، وكذلك محبة العرب التقليدية للألمان، لأن العرب لم يتعرفوا على الألمان من خلال التصرف الاستعماري كما حصل مع البريطانيين والفرنسيين. أضف إلى ذلك السمعة العالمية للصناعات الألمانية وجودتها المنافسة[٣٤].

ورغم توفر الإمكانية لتنمية الدور الألماني في كل المجالات بحيث تتقدم ألمانيا على فرنسا وبريطانيا وتحتل المقام الثاني في الأهمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها توخت الحيطة والحذر حتى لا يوجه للسياسة الألمانية إصبع الاتهام بأنها تتعمد منافسة الدول الأوروبية المذكورة، الأمر الذي حدا بالساسة الألمان الى مراعاة مصالح البريطانيين وغيرهم. وأكدت المفوضية الألمانية بجدة على ضرورة تلبية الطلب السعودي ودعمت تأييدها بالحجج التالية:

١- إن هذه المساعدة الألمانية سوف تعمل على تحييد الموقف الحكومي في معارضتها لاتفاقية المصالحة ودفع التعويضات لإسرائيل، وكذلك تشكل هذه المساعدة تجاوباً ألمانياً مع وعودها التي أطلقتها للعرب بعد توقيع الاتفاقية المذكورة عام ١٩٥٢ بأنها سوف تقدم لهم أيضاً المساعدات ولو في إطار محدد جداً.

٢- إن استجابة ألمانيا للطلب السعودي تعني خدمة مصالح الغرب، لأنها ستحول دون استقدام الخبراء والفنيين من دول المعسكر الشرقي. ورغم أن التعاون مع الدول الشيوعية لا يلقى قبولاً وارتياحاً (من وجهة نظر دينية) فان رفض ألمانيا للطلب السعودي سيدفع بالحكومة السعودية الى طلب المساعدة من بولونيا أو تشيكوسلوفاكيا أو حتى من ألمانيا الديمقراطية (وحسب التسمية الرسمية "مقاطعة الاحتلال الشرقية")، لأن الحكومة السعودية عازمة على إعادة بناء مصانعها وتشغيلها.

٣- إن القسم الثالث بوزارة الخارجية المختص بشؤون الوطن العربي والدول المجاورة لهُ يؤيد رأي المفوضية الألمانية بجدة خاصة بعد أن اطمأن لعدم معارضة الجانب الأمريكي لتنفيذ ألمانيا هذا الطلب السعودي[٣٥]. وبنفس السياق يؤكد الدكتور شاربنبيرق Dr. Scharpenberg مسؤول القسم الرابع بوزارة الخارجية الألمانية انه استدعى نائب المفوض الأمريكي في السفارة الأمريكية في بون السيد فاص Vass لإبلاغه بمحتوى الطلب السعودي[٣٦].

وقد سبق أيضاً أن أعلم مستشار المفوضية الألمانية بجدة السيد شتيفن Steffen السفارة الأمريكية بهذا الأمر ولم تُظهر السفارة الأمريكية أي معارضة للنشاط الألماني في هذا المضمار. وبنفس الوقت أوضحت السفارة الأمريكية بجدة تركيز الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى على مصالحها النفطية في العربية السعودية، وأما بقية المشاريع الصغيرة فإنها لا تمانع دخول ألمانيا فيها[٣٧].

وعندما أخذ الدور الألماني يتسع في مجال العلاقات الثنائية مع العربية السعودية بدأت مظاهر التذمر البريطاني تتكشف، فأخذت بريطانيا تذكر الألمان بعواقب التعاون التقني بين المانيا والسعودية في مجال بناء محطات الإذاعة من قبل الشركات الألمانية وان هذه الإذاعة سوف توجه دعايتها ضد بريطانيا بشكل خاص وضد أوروبا بشكل عام[٣٨].

وتبين للجانب الألماني أن معارضة الجانب البريطاني قامت على أساس المنافسة لأن الشركة البريطانية ماركوني Marconi وعناصر من السفارة البريطانية في جدة بذلوا قصارى جهودهم من اجل الحصول على موافقة الحكومة السعودية في تنفيذ مشروع محطة الإذاعة[٣٩].

وأكدت المفوضية الألمانية بجدة اهتمام الملك سعود ببناء محطة الإذاعة بطاقة قوية تفوق طاقة المحطة المصرية، وهو يرغب في انجازها في موسم الحج حتى يتمكن من بث خطبته كإمام للمسلمين. وكان المشروع يتضمن بناء محطتي إرسال إذاعي بطاقة ٣٠٠كيلوواط، شريطة أن ينفذ بأقصى سرعة ولذلك لم تُعر الحكومة السعودية السعر أي اهتمام.

وبدأت شركة زيمنز Firma Siemens and Halske A. G. وشركة تلفونكن Firma Telefunken GmbH بإجراء مباحثات مع الجانب السعودي حول المشروع وتمت الموافقة على توقيع الاتفاق[٤٠].

وفي المجال العسكري حاول الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع عبر المفوضية الألمانية بجدة تحقيق التعاون العسكري مع ألمانيا، وبالأخص في مجال الخبراء والمدربين العسكريين للأصناف العسكرية بما فيها سلاح الجو بغية تخفيف التبعية السعودية لمصر[٤١].

وكان جواب المفوضية أن على الحكومة السعودية الإسراع في تأسيس مفوضيتها الدبلوماسية في بون وإنشاء ملحقية عسكرية تأخذ على عاتقها متابعة شؤون التعاون العسكري بشكل مباشر في بون. وبناءً على هذه الضرورة

أخذ الأمير مشعل يولي موضوع تأسيس المفوضية السعودية في بون[٤٢] اهتماماً كبيراً، ولربما لعب هذا العامل دوراً في الإعلان عن تعيين المفوض السعودي لدى ألمانيا جواد زكري بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢١.

وفي هذا السياق أشار تقرير المستشار الألماني بالمفوضية شتيفن إلى أن خبير سلاح المظليين الرائد ميرتنز Major Mertins الذي حصل على شهرة خلال عمله في مصر قد زار السعودية، وتمكن من تحقيق نجاح مع الجهات السعودية بتوقيع اتفاقية للتدريب مع خبير الطيران العسكري الذي عمل مع هانوفر - ريسة Hannover - Resse كمعلم طيران عسكري في سلاح الجو السعودي، هيرمان قروتسكه Hermann Grotzke.

ولما بدأ العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في ١٩٥٦/١٠/٢٩ واحتلت القوات الإسرائيلية شبه جزيرة سيناء، اتخذت الحكومة السعودية قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا في ١٩٥٦/١١/٦. وبناءً على هذا القرار الذي عبّر عن التضامن العربي السعودي مع مصر، غادر طاقم السفارة البريطانية جدة بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٧ وتبعه طاقم السفارة الفرنسية بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦[٤٣].

وجاء قرار الملك سعود سابقاً لقرارات الجامعة العربية في هذا المضمار بسبب قوة تأثير مستشاري الملك السوريين والفلسطينيين المتعاطفين مع مصر، مما جعله يستبعد رأي شقيقه الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية[٤٤].

وأظهر الجانب البريطاني والفرنسي انزعاجهما من تصرفات السفير الأمريكي الذي لم يحاول التدخل لوقف تنفيذ القرار، بل سافر من جدة إلى الرياض، مظهراً عدم الاكتراث بما جرى للسفيرين الحليفين[٤٥]. ومن خلال هذه الخطوة السريعة للملك سعود تعزز الدور الأمريكي وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ترسل شحنات الأسلحة للسعودية[٤٦].

ومن النتائج التي ترتبت على أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر أن خرج عبد الناصر منتصراً سياسياً وخرجت بريطانيا وفرنسا تجران وراءهما أذيال هزيمة سياسية افقدتهما مواقعهما التقليدية، وبالمقابل تعززت مواقع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية بشكل عام[٤٧]، وفي العربية السعودية بشكل خاص ومتميز.

وفي هذا السياق وبعد إعلان الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور عن مبادئه في كانون الثاني عام ١٩٥٧[٤٨] قام الملك سعود بن عبد العزيز بزيارة إلى واشنطن أعرب إثرها عن قبوله لمبادئ ايزنهاور الشهيرة التي انصبت على محاربة الوجود السوفييتي في البلاد العربية.

وبناء على هذه التطورات السياسية الخارجية زادت أهمية العربية السعودية بالنسبة للدول الغربية وأصبحت توليها دوراً إقليمياً مميزاً عن الفترة السابقة، فأخذت تلعب دوراً مؤثراً في مواقف بعض الدول العربية مثل لبنان والأردن مجندةً قدراتها المالية في خدمة ذلك الهدف. إضافة إلى ذلك، فقد سعت للتأثير السياسي على موقف بعض القوى السياسية في سورية لجرّها إلى محور الدول المؤيدة لمشروع ايزنهاور وعزل مصر بالنهاية إقليمياً[٤٩].

ورحّب المفوض الألماني بجدة فون ريختهوفن بهذه التطورات معتبراً الصداقة الأمريكية السعودية ليست فقط لصالح الملك بل أيضاً للأمريكان والعالم الحر خاصة ألمانيا الاتحادية[٥٠].

وفي الجانب الإعلامي بدأ الملك سعود من خلال توجيهاته لمستشاره السياسي عبد الله بالخير، الذي يشغل منصب المدير العام للإذاعة والمطبوعات والنشر، يحاول ثني الصحافة السعودية عن توجيه أي نقد أو هجوم على ألمانيا الاتحادية بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل خلال العدوان الثلاثي على مصر، إضافة إلى رصيدها السيئ الصيت بعد توقيع اتفاقية المصالحة مع إسرائيل عام ١٩٥٢[٥١].

وبما ان الإعلام السعودي يفتقد لأي مظهر من مظاهر حرية الرأي فإنه يتلقى الأوامر من المسؤول الأول فينتقد عندما يؤمر ويبتعد عن النقد عندما يطلب منه ذلك.

ومما اثلج صدر المفوض الألماني بجدة ما طرحته جريدة "البلاد" السعودية يوم ١٩٥٧/٣/١١ حول الوحدة الألمانية واستعراضها العلاقات الأمريكية - الألمانية ومباحثات الوحدة الالمانية، وأملت الصحيفة أن يذعن الاتحاد السوفييتي لمطالب الألمان بتحقيق الوحدة الألمانية لأنها قضية عادلة.

وأظهرت الصحيفة السعودية اهتماماً خاصاً بتطابق المواقف الألمانية والأمريكية بخصوص قضايا المشرق العربي[٥٢].

وكذلك استعرضت نفس الجريدة يوم ١٩٥٧/٣/٢١ الموقف الألماني الرسمي حول الموضوع السياسي الأول للسياسة الألمانية وهو الوحدة الألمانية، وأبرزت الجريدة وبشكل ايجابي اعتبار ألمانيا أن قناة السويس هي حق مصري وتخضع للسيادة المصرية ولابد من حل كل المسائل التي ترتبت على أزمة السويس[٥٣].

ومما يُلفت النظر في العلاقات الألمانية - السعودية عام ١٩٥٧ أن السياسة الألمانية بدأت تتحرك في دائرة الصراع "الشرقي - الغربي"، فبالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في

منطقة الوطن العربي ودعمها لأي سياسة عربية ضد الاتحاد السوفييتي والانفتاح على المعسكر الاشتراكي، فإنها أخذت تدعم التحركات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية داخل الاتحاد السوفييتي.

وفي هذا السياق طلبت وزارة الخارجية الألمانية من رئيس بعثتها رسمياً بتاريخ ١٩٥٧/٧/٥ أن يعمل كل ما في وسعه من أجل تسهيل مهمة الملا قيوم خان الذي يعيش في مدينة دوسلدورف Duesseldorf بألمانيا الاتحادية وهو تركمنستاني ورئيس حركة تركمانستان، والذي يقوم بزيارة عمل إلى المملكة العربية السعودية والأردن وسورية ومصـــر[٥٤]. ومما دعّم موقف قيوم خان لدى الالمان أنهُ وقف خلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب الألمان[٥٥].

لقد دللت الأحداث السياسية والعسكرية في المشرق العربي التي تؤثر مباشرة في السياسة السعودية، على تنامي الدور السعودي في المنطقة في ضوء تطور صراع الكتلتين الشرقية والغربية، ومع تنامي هذا الدور مدد الملك سعود صلاحية الهيئة الاستشارية العليا للمملكة في ١٩٥٧/٨/٧ والمكونة من:

الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيساً والشيخ أحمد إبراهيم غزاوي نائباً للرئيس، وبعضوية كل من الشيخ عبد الله العراقي والشيخ فؤاد رضا والشيخ محمود عارف والشيخ عبد الحميد أنور والشيخ أحمد محمد جمّال والشيخ حسن حسنين والشيخ أمين شيبي[٥٦].

وفي ١٩٥٧/٩/١٤ وصل الملك سعود إلى ألمانيا الاتحادية بهدف إجراء الفحوصات الطبية، وكانت هذه أول زيارة خاصة لملك سعودي إلى ألمانيا[٥٧]. وأقام الملك في بادن بادن Baden – Baden واستقبل من عمدة المدينة وإمام المسجد الإسلامي في المنطقة، وتمكن الملك سعود من مقابلة الجنرال قيلن General Ghelen[٥٨] مسؤول المخابرات الألمانية، ودارت محادثات بين الجانبين حول التعاون الأمني.

وبناءً على الطلب السعودي ارسلت المخابرات الألمانية فريقاً أمنياً أشرف على تدريب الجهاز السعودي، واعترف الجنرال قيلن في مذكراته بأن الجهاز الأمني الألماني تمكن من كشف محاولة انقلابية ضد الملك سعود في عام ١٩٥٨ وأبطلها[٥٩].

وفي هذا السياق قابل الملك سعود في بادن – بادن المعارض السياسي المصري محمد أبو الفتح الذي كان يدير إذاعة "صوت مصر الحرة" ومقرها في مدينة "كان" Cannes الفرنسية، وكان نشاطها موجهاً ضد السياسة المصرية وضد الاتحاد السوفييتي[٦٠].

وفي بادن – بادن قام الملك سعود بزيارة للمسجد التاريخي في بلدة شفيتسنقن Schwetzingen بالقرب من بادن – بادن الذي يعود تاريخ بنائه الى القرن الثامن عشر[٦١]. وشكلت هذه الزيارة دعماً للرابطة الدينية الإسلامية من جانب وتحجيماً لانتشار الفكر الشيوعي بين الطلاب والعمال من البلاد الإسلامية من جانب آخر وكذلك للاستهلاك الإعلامي الدعائي للملك بأنهُ يُظهر اهتمامه بشؤون المسلمين.

وخلال هذه الزيارة قدّم إمام المسجد عبد الله فايسنر Abdullah Weissner نسخة فريدة من القرآن الكريم تعود طباعتها إلىالقرن السادس عشر في مدينة هامبورغ بألمانيا هدية للملك سعود[٦٢].

وعلى إثر زيارة الملك سعود إلى ألمانيا الاتحادية (رغم طابعها الخاص) طلبت الحكومة السعودية شحنات من الذخيرة العسكرية، وبما أن السعودية توجد على "قائمة المناطق الخاصة" فقد تعذر على الجانب الألماني تلبية الطلب السعودي، وكانت حجته في ذلك أن حالة الحرب مازالت قائمة بين السعودية وإسرائيل ولذلك يمكن ان تحتج إسرائيل على ذلك[٦٣].

واستمر تأثير العامل الإقليمي العربي على نهج السياسة السعودية الداخلية والخارجية، فبعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية في ١٩٥٨/٢/١ والاتحاد العربي الذي جاء كردة فعل عاجلة عليها بين العراق والأردن الهاشميين في ١٩٥٨/٢/١٤[٦٤]، اضطر الملك سعود إلى أن يمنح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الأمير فيصل بن عبد العزيز المعروف بعدائه للاتحاد السوفييتي وللسياسة الناصرية في الوطن العربي، سلطة أوسع بناء على الإرادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٢، التي أقرت للأمير فيصل صلاحيات غير محدودة (أي بقدر صلاحيات الملك) في السياسة الداخلية والخارجية والمالية[٦٥]. واعتبر هذا التوكيل تعزيزاً لدور فيصل بن عبد العزيز وتعزيزاً للاستقرار الداخلي وتقوية للنهج الإقليمي المناهض للجمهورية العربية المتحدة.

لقد جاء تنازل الملك سعود عن صلاحياته المذكورة بناءً على انقسام الأمراء أبناء الملك عبد العزيز بحيث تزعم فيصل مجموعة من إخوانه الغيورين على مصلحة استمرارية الدولة السعودية وتعزيز مواقعها الإقليمية والعالمية. وأوقع الملك سعود البلاد في حرج كبير بعد الكشف عن فضيحة الشيك المالي الذي قدمه الملك سعود إلى عبد الحميد السراج لقتل عبد الناصر، إضافة إلى تبذير أموال الدولة، الأمر الذي أربك النظام المالي في البلاد، وحاول الملك سعود الاستعانة

بالسفير الأمريكي واستدعائه إلى الرياض ليقف إلى جانبه في حسم الصراع ضد إخوانه ولكن دون جدوى(٦٦).

وفي سياق تنامي الدور الألماني في الوطن العربي بعد أزمة السويس، وتراجع الدور البريطاني والفرنسي وزّعت الولايات المتحدة الأمريكية الأدوار من جديد بحيث توجب على ألمانيا الاتحادية أن تساهم في الجانب الاقتصادي بتقديم المساعدات الاقتصادية والقروض للدول النامية(٦٧).

وقد أثار هذا الدور الألماني حفيظة الصحافة السعودية التي لم يرتق محرروها إلى مستوى استيعاب السياسة الدولية وقواعد توزيع الأدوار في خضم الصراع الشيوعي – الرأسمالي، فقد تناولت صحيفة "البلاد" السعودية الدور الألماني تحت عنوان "الحرب الاقتصادية"، ونوهت بموافقة أمريكا وبريطانيا على إسناد دور مهم لالمانيا في تقديم المساعدات للدول النامية خلال الحرب الباردة(٦٨).

ومما أثار الاستغراب لدى الأوساط السعودية المساعدات الألمانية الاقتصادية التي تقدمها ألمانيا لمصر رغم موقف مصر المساند للاتحاد السوفييتي، علماً بأن هناك دولاً عربية فقيرة ومؤيدة للمعسكر الغربي ولا تحصل على مساعدات اقتصادية من ألمانيا الاتحادية(٦٩).

وفي المجال العسكري دخلت الصناعات الألمانية إلى سلاح المظليين الذي ضم حوالي ٤٥٠ رجلاً في مرحلة التدريب يقوم بتدريبهم ضابط أمريكي بعد طرد المصريين، وباعت مصر المظلات المطلوبة لهذه القوة، تلك المظلات التي صنعت في ألمانيا، كما ان شركة ألمانية باعت ٤٠٠٠ مظلة لوزارة الدفاع السعودية(٧٠).

وبدأ وزير الدفاع الأمير فهد بن الملك سعود يوجه اهتمامه نحو سلاح البحرية في السعودية، وبدأ بشراء قاربين مسلحين بمدافع رشاشة، وأخذت المفوضية السعودية في بون على عاتقها البحث وإجراء الاتصالات من أجل الحصول على ضباط بحرية ألمان لتدريب السعوديين. وتقدم لهذه المهمة ضابطان أحدهما بعمر ٦٠ عاماً وهو برتبة مساعد أمير بحري Vice Admiral والآخر ضابط بحري صغير(٧١).

وهكذا نرى أن المصالح الألمانية الاقتصادية كانت محدودة باستيراد النفط الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية، ونظراً لقلة السكان المتحضرين الذي لم يزد عددهم عن خمسة ملايين وكان أغلبهم من البدو، فإن صادرات ألمانيا إلى السوق السعودي بقيت ضعيفة جداً، ولكن على الرغم من ذلك فإن السياسة الألمانية دأبت على الاهتمام بالمحافظة على النظام الملكي السعودي بعد أحداث مصر والعراق.

أما في الجانب الإعلامي فقد اعتادت الصحافة السعودية أن تعبر عن مناصرتها لقضايا ألمانيا الاتحادية مثل مسألة الوحدة وتقسيم برلين، بينما كانت الجرائد الألمانية تتعرض في مقالاتها للوضع الاجتماعي والسياسي والعائلي في العربية السعودية بصورة يغلب عليها التعالي واحتقار الآخرين، لمجرد الاختلاف عما هو مألوف لدى الألمان، الأمر الذي حدا بالمفوض السعودي إلى تقديم احتجاج رسمي لدى وزارة الخارجية في بون بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١، وقدّم نموذجاً منها جريدة "Wetzlarer Neue Zeitung"(٧٢).

وفي عام ١٩٥٩ حرصت الحكومة الألمانية على ترقية بعثتها الدبلوماسية في جدة إلى مستوى السفارة وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٩/٦/٩ واصبح المفوض الألماني "فون ريختهوفن" أول سفير لالمانيا الاتحادية لدى المملكة العربية السعودية، وقدم السفير الألماني في ١٩٥٩/٦/٢٤ أوراق اعتماده لدى البلاط الملكي السعودي.

وكذلك رقت الحكومة السعودية مفوضيتها في بون إلى مستوى السفارة وأصبح مفوضها جواد زكري أول سفير لبلاده لدى ألمانيا الاتحادية(٧٣).

ودلالة على المكانة الخاصة لألمانيا الاتحادية عند الملك سعود قرر زيارتها مرة أخرى زيارة خاصة، وقد وصل في ١٩٥٩/٧/٢٢ إلى مدينة فرايبورغ. وفي ١٩٥٩/٧/٢٥ استقبل الملك سعود ممثل وزارة الخارجية الألمانية فن هول ليبن Von Holleben.(٧٤)

وقدّر رئيس الجمهورية الألمانية اختيار الملك سعود لألمانيا هذه المرة وأرسل إليه حيثُ يقيم ممثلاً خاصاً، وهو الدكتور ريبكن وهو دبلوماسي متقاعد برتبة وكيل وزارة الخارجية ومعروف لدى الحكومة السعودية وهو نائب في البرلمان الألماني، واستقبله الملك سعود ودار بينهما حديث ودي أعرب فيه الملك عن سعادته لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين وأنهُ يرغب في تطويرها وتقويتها على أساس التعاون المشترك(٧٥).

وسافر الملك سعود من فرايبورغ الى مدينة باد ناوهايم Bad Nauheim بالقرب من فرانكفورت حيث يوجد فيها حمامات معدنية ومنتجع صحي. وفي يوم ١٩٥٩/٨/٢٧ غادرها إلى سويسرا رغم الحادث الذي ألم برئيس حرسه الملكي العقيد محمد الديب الذي أصيب بذبحة صدرية حادة وبقي يصارع الموت في باد ناوهايم(٧٦).

وللدلالة على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد حصلت الخطوط الجوية الألمانية لوفتهانزا Lufthansa منـذُ ١٩٥٩/١١/٩ على إذن بالسماح لها بعبور الأجواء السعودية في رحلتها الأسبوعية (ألمانيا – روما – القاهرة – كراتشي –

كلكوتا - بانكوك) ذهاباً وإياباً شريطة أن لا تعبر خلال رحلتها أجواء العدو أو تهبط في مطاراته[٧٧].

لقد حظيت السعودية بانفراج سياسي كبير على أثر الخلاف الذي ظهر بين عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق منذُ عام ١٩٥٩. ودفع تهور النظام العراقي نحو الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفييتي، السياسة السعودية إلى التنسيق مع السياسة المصرية. وتعزز هذا الاتجاه بعد استقلال الكويت وتأزم العلاقات العراقية مع دولة الكويت بحيث وصل التنسيق إلى مستوى إرسال قوات مشتركة مصرية وسعودية وأردنية إلى الكويت عام ١٩٦١ لردع أطماع النظام العراقي آنذاك في ضم الكويت إلى (الوطن الأم)[٧٨].

وخلال فترة ضعف دور الملك الداخلي أخذ ينشط زياراته الخارجية، ففي صيف عام ١٩٦٢ قام بزيارة إلى روما ولمدة طويلة، وبعدها إلى سويسرا، ووصل في ١٣ تموز عام ١٩٦٢ إلى المنتجع المفضل لهُ في ألمانيا - مدينة باد ناوهايم Bad Nauheim[٧٩]. وخلال إقامته هناك دُعي في بداية شهر آب عام ١٩٦٢ من قبل رئيس الجمهورية لزيارة بون زيارة خاصة لتناول الشاي[٨٠].

وفيما يتعلق بالتعاون الأمني فقد أعربت الحكومة السعودية عن رغبتها في تدريب ٢٠ ضابطاً من الشرطة السعودية في ألمانيا ووافقت الحكومة الألمانية على تقديم هذه المساعدة للمملكة العربية السعودية لا سيما ان ألمانيا لا تقدم مساعدات تنمية للسعودية لاكتفائها المالي الذاتي.

كما ان الخارجية الألمانية بررت هذه المساعدة بأنها تأتي في محلها لتطوير وتحديث الدولة السعودية، كما انها تُضعف الاتهام السعودي لألمانيا بأنها تساعد جهة عربية واحدة فقط هي مصر، خاصة ان الأخيرة أرسلت وللمرة الثانية وفوداً من الشرطة لزيارة ألمانيا. وطالبت الخارجية مباشرةً أن تلتزم الحكومة السعودية بدعم ومساندة ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بموضوع المسالة الألمانية وبرلين في الاجتماع السابع عشر للجمعية العمومية في هيئة الأمم المتحدة [٨١].

وفي نفس العام سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من الضباط العسكريين بزيارة بعض منشآت الجيش السابع الأمريكي المرابط في المانيا الاتحادية. وأعربت وزارة الدفاع الألمانية عن رغبتها في استقبال وفد الضباط السعوديين وأجرت اتصالاتها مع الملحقية العسكرية الأمريكية في بون، وكان الوفد برئاسة العميد مرزوق التركي ومعهُ العقيد محمد الطيب وأربعة ضباط برتب صغيرة[٨٢].

وفي الجانب الإعلامي فقد دعي الصحفيان السعوديان الشيخ عبد العزيز الرفاعي وسعيد علي فدعق من قبل الدائرة الإعلامية في الحكومة الألمانية، واستقبلوا من ١٠/٨ -١/٩/ ١٩٦٢ وتجولوا في ألمانيا وأعربوا عن تأييدهم لافتتاح معهد غوته لتعليم الألمانية في السعودية، وإقامة معرض للصناعات الألمانية الخفيفة التي تُلبي احتياجات المجتمع السعودي[٨٣].

ونجحت شركة زيمنس Siemens وشركة تلفونكن Telefunken في بناء محطات للإرسال الإذاعي بطاقات عالية وصلت إلى ١٠٠ كليواط، وفي حفل الافتتاح ألقى الشيخ جميل حجيلان وزير الإعلام كلمة أظهر فيها أهمية بناء إذاعة "صوت الإسلام" التي تبث بعدة لغات أجنبية وأشاد بدور الشركات الألمانية المنفذة للمشروع[٨٤].

وشكر الوزير السعودي السفير الألماني كوبف Dr. Wilhelm Kopf على المساعدة الألمانية التقنية وما قدمته وزارة الاتصالات الألمانية. وتبث هذه الإذاعة بعدة لغات أجنبية، وكان المدير العام لمؤسسة الإذاعة الشيخ عباس فائق غزاوي قد زار ألمانيا مع وكيل وزارة الإعلام الشيخ حمزة بخاري بناء على دعوة من الحكومة الألمانية[٨٥].

وفي الجانب الاقتصادي فقد احتفلت الشركة الألمانية Firma Polysius in Neubeckum بافتتاح مصنع الاسمنت الذي بنته في السعودية، وحضر حفل الافتتاح الملك سعود شخصياً، وبلغت تكلفة المصنع ٣٥ مليون مارك[٨٦].

أما في الجانب السياسي فقد استقبل نائب الملك الأمير فيصل السفير الألماني في جدة الدكتور فيلهلم كوبف Dr. Wilhelm Kopf في ١٩٦٤/٥/٢٧، وتحدث معهُ حول علاقات ألمانيا الاتحادية مع إسرائيل وموضوع المساعدات المالية الهائلة إضافة إلى الأسلحة التي تقدمها ألمانيا لإسرائيل[٨٧]، وأشار الأمير فيصل إلى أن التفهم العربي للموقف الألماني من إسرائيل يقوم على أساس أن ألمانيا تخضع لقرارات القوى الغربية المحتلة، أما الآن فإن ألمانيا تعتبر دولة قوية، وكثير من الدول العربية بحاجة للمساعدة الألمانية، ولذلك فإنه إذا استمرت الحكومة الألمانية بدعم إسرائيل خارج إطار المدة الزمنية المحددة في اتفاقية المصالحة، فإن ألمانيا وحدها تتحمل تبعات هذا الأمر، وان الدول العربية لن تتأخر في اتخاذ إجراءات سريعة ضد ألمانيا الاتحادية. وأثار الأمير فيصل خلال المقابلة مسألة الفتور في العلاقات الألمانية - السعودية[٨٨].

وفي السياق نفسه قام وكيل وزارة الخارجية السعودي عُمر السقاف بزيارة ألمانيا الاتحادية في أيلول عام ١٩٦٤ وقدّم للمسؤولين شرحاً وافياً عن الموقف العربي المؤيد لألمانيا وشرح أبعاد تطورات القضية الفلسطينية.

وأبدى بعض المسؤولين الألمان في وزارة الخارجية رغبتهم في أن تبذل الدول العربية مزيداً من الجهد الإعلامي لشرح قضاياها بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأن تنتهج أسلوباً عملياً حديثاً بما يتفق وتفكير الشعب الألماني من إعداد نشرات وكتب وإلقاء محاضرات، تنصب جميعها على معالجة القضايا العربية على أسس علمية بعيدة كل البعد عن الاستفزاز والعنف حتى لا يتركوا ثغرة لخصومهم ينفذون منها[٨٩].

وبخصوص تطور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أعرب السقاف أمام السفير الألماني بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٧ عن استيائه من تصرف الحكومة الألمانية بخصوص تطوير العلاقات الثنائية على مستوى التعاون التقني إلى مستوى توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين؛ إذ تجنبت الحكومة الألمانية الاهتمام بالطلب السعودي رغم إمكانية الدفع الجيدة المتوفرة للحكومة السعودية[٩٠].

إضافة إلى ذلك، فقد أخذت علاقات ألمانيا الاتحادية مع العرب تتأزم بسبب الكشف عن شحنات الأسلحة المرسلة إلى إسرائيل مما أثّر سلباً على صورة الألمان Image der Deutschen التي كانت تبدو مقبولة وايجابية، بعيدة عن المراوغة، مقارنة بالصورة الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية. وكانت الحكومة الألمانية تدعي عدم إرسال أسلحة ألمانية إلى منطقة الصراع في البلاد العربية (الصراع العربي - الإسرائيلي) لكن هذه الصفقة جاءت لتفضح ذلك الادعاء وتعري مصداقية الحكومة الألمانية وتظهر خضوعها للمطالب الإسرائيلية [٩١].

ورغم ازدياد النشاط التجاري لبعض الشركات الألمانية مثل Faun - Werke Nuernberg التي تصنع السيارات العسكرية والشاحنات والتي تعاقدت مع الحكومة السعودية لتزويدها بصفقة من السيارات، وبقيمة عالية جداً، لم تفصح عنها الشركة، لسرية الأمر، واكتفت بالقول: "طلب حيوي جداً" "Sehr bedeutender Auftrag"[٩٢]، رغم ذلك فإن الحكومة الألمانية تأخرت كثيراً في تلبية رغبة وزير الدفاع السعودي بزيارة ألمانيا بناءً على دعوة توجه اليه من الحكومة الألمانية، واقترحت الخارجية موعداً للزيارة من ٢٠ /٧ إلى ١٩٦٤/٨/١ ولم يتمكن الأمير سلطان من تلبية الدعوة لانشغاله. ويتوقع عمر السقاف أن السبب في تلكؤ الحكومة الألمانية في دعوته لزيارة ألمانيا هو تلكؤ ألمانيا في الاستجابة للطلب السعودي بشأن توسيع وتجديد ملاجئ الطائرات في سلاح الجو السعودي، بمساعدة الخبراء الألمان، كما كان منتظراً في تموز عام ١٩٦٤م[٩٣].

وفي مجال التعاون الأمني فقد أعرب الأمير فهد بن عبد العزيز وزير الداخلية عن رغبته في زيارة ألمانيا للاطلاع

الصادرات والواردات الألمانية من السعودية وإليها / القيمة بالمليون مارك

العام	الصادرات	%	الواردات	%
١٩٥٣	١٣,٦	٠,٠٧	١٩٥,٣	١,٢٢
١٩٥٤	٣٨,٥	٠,١٧	٢٣٦,٠٠	١,٢٣
١٩٥٥	٤٥,٩	٠,١٨	٢٥٨,٧	١,٠٦
١٩٥٦	٦٥,٠٠	٠,٢١	٣١٠,٢	١,١١
١٩٥٧	٩٢,٩	٠,٢٦	٢٧٢,٧	٠,٨٦
١٩٥٨	٨٨,٢	٠,٢٤	٢٨٥,٠٠	٠,٩٢
١٩٥٩	٦٨,٢	٠,١٧	٤٦٣,٦	١,٢٩
١٩٦٠	٦٨,٥	٠,١٤	٥٢٨,٢	١,٢٤
١٩٦١	٩١,٢	٠,١٨	٢٩٢,٦	٠,٦٦
١٩٦٢	٧٥,٨	٠,١٤	٢١٥,٩	٠,٤٤٤
١٩٦٣	٨١,٥	٠,١٤	٣١٠,٨	٠,٥٩
١٩٦٤	١١٨,٠	٠,١٨	٥١٥,١	٠,٨٨
١٩٦٥	١٤٦,٦	٠,٢٠	٥٢٩,١	٠,٧٥

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لدائرة الإحصاءات العامة الألمانيـــة.

Statistisches Jahrbuch , Statistisches Bundesamt, Wiesbaden. 1953 , 1956 , 1957 , 1960 , 1964 , 1966.

على أساليب الحكومة الألمانية في مكافحة النشاطات التخريبية للقوى الشيوعية والاطلاع على تنظيم الشرطة في ألمانيا[٩٤].

ولم تتم الدعوة عام ١٩٦٤ لأن الظروف الداخلية لم تسمح للأمراء الوزراء المؤيدين لفيصل بمغادرة البلاد إلا للضـــرورة [٩٥].

ولتوضيح الموقف العربي الناتج عن مؤتمر القمة العربية وصل وكيل وزارة الخارجية السعودية عمر السقاف إلى بون في حزيران عام ١٩٦٤، والتقى بوزير التعاون الاقتصادي الألماني، وأعربا عن سرورهما لتطور العلاقات التجارية الثنائية. والتقى بوزير الخارجية الألماني وأبلغهُ بنتائج مؤتمر القمة العربي، وأعرب السقاف عن أمله في أن لا تقدم ألمانيا على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل[٩٦].

وعلى الصعيد الداخلي فقد قرر مجلس الوزراء ومجلس العلماء ومجلس العائلة السعودية خلع الملك سعود Dethronment وتعيين فيصل Enthronment ملكاً للمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢[٩٧]. وأبرق الرئيس الألماني هاينرش لوبكه Heinrich Luebke مهنئاً الملك فيصل بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣[٩٨]. وفي مجال العلاقات التجارية فقد تطورت إيجابيا كما يوضحها جدول الصادرات والواردات الألمانية.

ويوضح لنا هذا الجدول أن صادرات ألمانيا إلى السعودية ازدادت وتضاعفت مرات عديدة من ١٣,٦ مليون مارك عام ١٩٥٣ لتصل إلى ١٤٦,٦ مليون مارك عام ١٩٦٥. وبالمقارنة مع مجمل الصادرات الألمانية فقد سجلت نسبة الصادرات الألمانية إلى السعودية ازدياداً ملحوظاً من ٠,٠٧ % عام ١٩٥٣ لتصل إلى ٠,٢٠% عام ١٩٦٥.

أما بخصوص الواردات فقد تضاعفت رقمياً ولكن نسبتها المئوية فقد تراجعت من ١,٢٢% عام ١٩٥٣ إلى ٠,٧٥% عام ١٩٦٥.

الخاتمـــــة

أثبتت هذه الدراسة أن العلاقات الألمانية - السعودية تأثرت بالدرجة الأساس بالعوامل السياسية الداخلية للسعودية، والعوامل الإقليمية عربياً، إضافة إلى العوامل الخاصة بالسياسة الألمانية تجاه العرب. ومنذ بداية عهد الملك سعود أخذت السياسة السعودية تركز على موضوع الدور الألماني تجاه المساعدات الألمانية وصفقات الأسلحة التي تقدمها إلى إسرائيل، وتوجُّه السياسة الألمانية نحو الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل ولذلك أولى الملك تطور العلاقات الألمانية - السعودية اهتماماً خاصاً. ويمكن حصر الدوافع السعودية بالتالي:

١- بدأت الظروف الداخلية للنظام السعودي تدفع للبحث عن حليف قوي في محاربة الشيوعية من موقع الدفاع عن النفس.

٢- فضلت السياسة السعودية تحسين الصورة السلبية السائدة عن البلاد السعودية في الساحة الدولية، وكانت القيادة السعودية تعتقد أن تطوير البلاد يجب أن يتم من خلال الأسلوب الإصلاحي تدريجياً بعيداً عن الثورية والاشتراكية، ويحدوها الأمل في جعل بلادها نموذجاً للعرب على عكس النموذج المصري. وعلى طريق تحقيق هذا الهدف أعربت القيادة السعودية عن رغبتها في التعاون مع ألمانيا الاتحادية والحصول على مساعدتها في المجال التقني والتعليمي، وكان يحذوها الأمل أيضاً في أن تلقى دعماً من العالم الحر لتحقيق أهدافها الإصلاحية المحافظة.

٣- لقد فكرت القيادة السعودية بتوسيع دائرة علاقات المملكة العربية السعودية التي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الحيز الأكبر والمفضل منها تليها بريطانيا، بحيث شملت تطوير العلاقات مع ألمانيا الاتحادية بشكل يُحقق لألمانيا مقاماً مهماً في السوق السعودي، ومشاريعه البنيوية الاستراتيجية على نحو يضعف الاحتكار القائم، ومن خلال تعددية المراكز التي تتعامل معها الدولة السعودية في الساحة الدولية تترسخ استقلالية البلاد الاقتصادية والسياسية. إضافة إلى ذلك فقد تجلى الطموح السعودي من وراء ذلك في التخلص من الاتهام التقليدي للسياسة السعودية بأنها تخضع للإرادة الإنكليزية، ويذكر في هذا السياق أنه لم تخف على الملك سعود النهاية التي واجهها الملك فيصل الثاني ونوري السعيد في العراق.

٤- خضعت السياسة السعودية لتأثير عامل الزمن في تحقيق البناء والتطوير في البلاد، مع مراعاة تراكم الأحداث الإقليمية ودول الجوار، مثل احداث اليمن والثورة في جنوب الجزيرة ضد الاستعمار البريطاني، وأوضاع الأردن وأحداث العراق وسورية من خلال الانقلابات العسكرية.

وخلال فترة الدراسة التزمت السياسة الألمانية الحذر وعدم الاندفاع في بناء العلاقات مع السعودية، رغم توفر الدوافع في الجانب الألماني التي تشكل أرضية صالحة لتطوير العلاقات مع العربية السعودية.

ومنذُ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٥٤

حتى ١٩٦٤، أي بعد عشر سنوات على العلاقات لم يقم أي وزير من الحكومة السعودية بزيارة ألمانيا رسمياً حتى يتمكن من المشاهدة والاطلاع على مشاكل الوحدة الألمانية وفي الجانب الآخر لم يقم أي وزير ألماني بزيارة السعودية حتى يتم الوقوف على ما يمكن ان تساهم به ألمانيا في مجال التعاون التقني مع الحكومة السعودية الذي يمكن ان يشكل أسلوباً ناجحاً في كسب الدولة السعودية حليفاً مهماً في العالم الإسلامي لصالح المسألة الألمانية، وعلى الرغم من ذلك فإن ما تحقق من تقدم في علاقات البلدين لا يستهان به.

الهوامش

(١) El – Erris, Tarik Sultan. 1965. Saudi – Arabia, A Study in Nation Building, The American University , Ph.D. Ann Arbor, Michigan, 31.

(٢) الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية: Politisches Archiv des Auswaertigen Amts, 708 92. 36. 1955 وسوف يرمز لهُ لاحقاً: (PAAA.) تقرير وزارة الخارجية الألمانية الذي وضع بين يدي المفوض الألماني المعين حديثاً في جدة Oswald Freiherr von Richthofen.

(٣) Heinrich End : Zweimal deutsche Aussenpolitik. internationale Dimensionen des innerdeutschen Konflikts 1949-1972. Koeln 1973, S. 32.

(٤) Hans – Peter Schwarz : Das aussenpolitische Konzept Konrad Adenauers, in : Rudolf Morsey und Konrad Repgen (Hrsg.), Adenauerstudien I. Mainz 1971

(٥) Archiv der Gegenwart, 1952 , S. 3643-3645; Hermann Volk : Das Wiedergutmachungsabkommen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Staat Israel , in : Europa – Archiv (EA)8. Jahrgang , Jan. – Juni 1953.

(٦) بوتنر، فريدمان Friedmann Buttner: ألمانيا الغربية والشرق الأوسط، دراسات في السياسة والتاريخ. مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة خارجية دولة الإمارات العربية في أبو ظبي ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ١٣٧. Hermann Volk , op. cit. In : Europa – Archiv, 8. J g. Jan. /Juni : 1953.

(٧) Die Auswaertige Politik der B R D. (Hrsg.) Auswaertiges Amt , Koeln 1972. S. 153; Archiv der Gegenwart, 1952 , S. 3643 ff.

(٨) وصل فائض ميزان المدفوعات في التجارة الخارجية عام ١٩٥٢ إلى ٧٠٦ ملايين مارك وفي عام ١٩٥٣ ارتفع إلى ٢٥١٥ مليون مارك. Guenter Moltmann: Die Entwicklung Deutschlands von 1949 bis zu den Pariser Vertraegen 1955. in : Herbert Ligle : Deutschland 1945-1963, Hannover 1965, S. 71-146, hier. S. 89.

(٩) Heinrich End, op. cit. S. 24; Wilhelm Kewenig: Deutschlands Rechtslage heute, in: EA. (Europa Archiv), Folge 3, 1974, S. 73 ff.

(١٠) Rainer Bueren : Die arabischen Staaten in der aussenpolitischen Konzeption der Bundesrepublik Deutschland , in : Araber und Deutsche. (Hrsg) Friedrich H. Kochwasser und Hans R. Roemer, Tuebingen 1974, S. 11-33, hier S. 14 f

(١١) تقرير وزارة الخارجية الألمانية المفصل الى المفوض الألماني المعين في جدة عام ١٩٥٥. Rainer Bueren , op. cit. S. 16f. PAAA. 92. 36.

(١٢) بوتنر، فريدمان، ألمانيا الغربية والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١٣) وهبة، حافظ، ١٩٦٠، خمسون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ص١٨١ وكذلك العقاد، صلاح، ١٩٦٩، جزيرة العرب في العصر الحديث، السعودية – اليمن – جمهورية اليمن الشعبية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٣٢.

(١٤) العقاد، مرجع سابق، ص ٣٣ – ٣٤ – El – Erris, Saudi – Arabia , op. cit. pp43;

(١٥) السديري، فهد خالد، ١٩٧٠، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، بيروت ص٨٠–٨٢. – Gerd Linde : Saudi – Arabien auf neuem Kurs. Koeln 1979 ; S. 3.

(١٦) Helmut Mejcher : Der arabische Osten im zwanzigsten Jahrhundert 1914-1985, in: Ulrich Haarmann: Geschichte der arabischen Welt , 3. Aufl. Muenchen 1994, S. 432 – 501 , hier S. 476 f. السديري: المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٨٠–٨٢.

(١٧) Thomas Koszinowski : Von der Gruendung des ersten saudischen Staates bis zu Koenig Abdelaziz – ein historischer Ueberblik. in: Thomas Koszinowski (Hrsg.) Saudi – Arabien: Oelmacht und Entwicklungland. Beitraege zur Geschichte, Politik, Wirtschaft und Gesellschaft Deutsches Orient – Institut. Hamburg 1983, S. 61-81, hier S. 80

(١٨) وهبة، مرجع سابق، ص ١٨٥؛ Lily Abegg : Neue Herren in Mittelost , Arabische Politik heute, Stuttgart 1954 , S. 143.

(١٩) خطاب الملك سعود في افتتاح مجلس الوزراء، شباط

١٩٥٥، وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، مرجع سابق، ص١٨٥-١٩٢.

(٢٠) Johannes Reissner : Die Innenpolitik Saudi – Arabiens , in : Thomas Koszinowski (Hrsg.) Saudi – Arabien , op. cit. S. 83-120. hier S. 91; Ghazi Shanneik : Die Modernisierung des traditionellen politischen Systems. In : Thomas Koszinowski (Hrsg.)op. cit , S. 151-176. hier S. 163. وهبة، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٢١) Johannes Reissner , op. cit. S. 92

(٢٢) ارشيف وزارة الخارجية السياسي. PAAA. 708. 92-36. 1955.

(٢٣) تقرير وزارة الخارجية الألمانية الى القائم بالأعمال الدبلوماسي المعين لتمثيل ألمانيا في جدة فون ريختهوفن Von Richthofen , PAAA. 708. 92. 36. 1955.

(٢٤) مذكرات كونراد اديناور. Konrad Adenauer : Archiv der Gegenwart (A d G) 1952 , S. 3644. Guenter Moltmann: Die Entwicklung Deutschlands von 1949 bis zu den Pariser Vertraegen 1955. In : Herbert Lilge (Hrsg.): Deutschland 1945 – 1963. 5 Auflage , Hannover 1967, S. 71-147 , hier , S. 113 ff.

(٢٥) تقرير وزارة الخارجية الألمانية لعام ١٩٥٥ . PAAA. 92 . 36.

(٢٦) Bekanntmachung vom 31. 7. 1952 im: Bundesgesetzblatt II. S. 724 ; PAAA. 92. 36. 1955

(٢٧) تقرير وزارة الخارجية الألمانية PAAA. 92. 36. 1955.

(٢٨) تقرير رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية الألمانية فويغت Voigtبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٠. PAAA. 92. 36. 82. 03

(٢٩) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢١. PAAA. 92. 36. 210. 03

(٣٠) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٧/٥/١١ PAAA. 92. 36. 83. 02.

(٣١) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٨ PAAA. 92. 36 , 331-17.

(٣٢) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢١ PAAA. 92. 36. 210. 03.

(٣٣) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٧/٥/١١ PAAA. 92. 36. 83. 02.

(٣٤) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية – بون – بتاريخ ١٢/١/ ١٩٥٦ بتوقيع Dr. Scherpenberg رئيس القسم الرابع. PAAA. 92 036. 300. 01.

(٣٥) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية – بون – بتاريخ ١٢/١/ ١٩٥٦ وأكدت المفوضية الألمانية على ذلك الطلب السعودي بعدة مذكرات رفعتها الى بون بتاريخ ١١/١٤ و ١٩٥٦/١١/٢٢. PAAA. 92. 36.

(٣٦) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية – بون – بتاريخ ١٢/١٠/ ١٩٥٦ حول طلب السعودية من ألمانيا إعادة بناء مصنع الذخيرة في الخرج. PAAA. 92. 36. 300. 01

(٣٧) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية – بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٠ PAAA. 92. 36. 300. 01.

(٣٨) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٩ سري للغاية PAAA. 92. 92. 36. 454-02

(٣٩) PAAA. 92. 36. 454 – 02 vom 29. 8. 1956.

(٤٠) PAAA. 92. 36. 454-02 vom 29. 8. 1956.

(٤١) تقرير المستشار الدبلوماسي في المفوضية الألمانية بجدة شتيفن Steffen ويتكلم العربية بطلاقة- بتاريخ ٩/٢/ ١٩٥٦. PAAA. 92. 36. 84-03.

(٤٢) تقرير المستشار في المفوضية الألمانية بجدة شتيفن بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢ PAAA. 92. 36. 84. 03

(٤٣) تقرير المفوض الألماني بجدة فون ريختهوفن بتاريخ ١/ ١٩٥٦/١٢ إلى وزارة الخارجية الألمانية-بون PAAA.92.36.83.00.

(٤٤) تقرير فون ريختهوفن بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١.

(٤٥) تقرير فون ريختهوفن بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١.

(٤٦) تقرير مستشار المفوضية الألمانية شتيفن بجدة بتاريخ ١٠/ ١٩٥٦/٩ حول شحنات الأسلحة الأمريكية السرية للسعودية PAAA. 92. 36. 230.00

(٤٧) Hans Henle , op. cit. S. 69 ؛ نظام شرابي: أميركا والعرب، السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن ١٩٩٠، ص١٥٢-١٥٥.

(٤٨) حول مبادئ ايزنهاور انظر: Hans Henle, op. cit. S. 70؛ Department of State Bulletin –USA. vol. 36. Nr. 917, PP. 83-87; AdG. 1957, S. 6192

(٤٩) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية إلى مفوضيتها بجدة بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٠ موقعة من مسؤول القسم الثالث (البلاد العربية) فويغت Voigt. PAAA. 92. 36. 316. 82. 0.3

(٥٠) تقرير المفوض الألماني فون ريختهوفن بجدة بتاريخ ١٢/ ١٩٥٧/٢ PAAA. 92. 36. 83. 20

(٥١) تقرير فون ريختهوفن بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٣ إلى وزارة الخارجية- بون. PAAA. 92. 36. 81. 30.

(٥٢) نفس التقرير.

(٥٣) نفس التقرير.

(٥٤) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية – رئيس قسم المشرق العربي القنصل العام فويغت Dr. H. Voigt إلى المفوض الألماني فون ريختهوفن بجدة بتاريخ ١٩٥٧/٧/٥. PAAA. 92. 36. 83. 21

(٥٥) نفس التقرير.

(٥٦) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٨ PAAA. 92. 36. 81. 10/0.

(٥٧) تقرير وزارة الخارجية – قسم المشرق العربي بتاريخ ١٥/ ١٩٥٧/٩ . PAAA. 92. 36. 81. 21.

(٥٨) الجنرال قيلن كان خلال الحرب العالمية الثانية مسؤولاً عن قسم الاتحاد السوفييتي في الاستخبارات العسكرية وبعد انتهاء الحرب اختفى. وبحث عنه الأمريكان وتعاونوا معهُ مباشرة وسلموه مهمة بناء جهاز المخابرات الألمانية. ونجح في بنائها واستمر في العمل حتى عام ١٩٧١ عندما أحيل الى التقاعد.

(٥٩) Gehlen Organisation , General Reinhard Gehlen, Hamburg 1974. Rienhard Gehlen: Der Dienst, Erinnerungen 1942-1971. Wiesbaden 1971.

(٦٠) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٩. PAAA. 92. 36. 82. 21

(٦١) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٩. PAAA. 92. 36. 82. 21

(٦٢) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٩. PAAA. 92. 36. 82. 21

(٦٣) تقرير وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨ إلى وزارة الاقتصاد الألماني .PAAA. 92. 36. 82. 50

(٦٤) الشناق، عبد المجيد، ١٩٩٦، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى ١٩٧٦. عمان. ص٢٦-٢٧٧؛ المنجد، صلاح، ١٩٦٢، سورية ومصر بين الوحدة والانفصال. بيروت، ص١٠. Archiv der Gegenwart, 1958 , S. 689 ; Hans Henle , op. cit. S. 86 ff.

(٦٥) جريدة البلاد السعودية بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٣.

(٦٦) Johannes Reissner : Die Innenpolitik Saudi – Arabiens , in: Thomas Koszinowski (Hrsg.), op. cit , S. 100. تقرير فون ريختهوفن بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٩ إلى وزارة الخارجية – بون حول الوضع الداخلي في السعودية. PAAA. 92. 36. 81. 00/2. ويشير التقرير إلى أن عبد الناصر كشف الوثائق التي تدين وتثبت تورط الملك سعود في التآمر على مصر أمام الأمير فيصل بن عبد العزيز في كانون الثاني ١٩٥٨ خلال زيارته للقاهرة.

(٦٧) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢. PAAA. 92. 36. 82. 50.

(٦٨) جريدة البلاد السعودية بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤.

(٦٩) تقرير المفوضية الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢ PAAA. 92./ 36. 82. 50

(٧٠) تقرير فون ريختهوفن حول الوضع العسكري للمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥. PAAA. 92. 36. 84.00

(٧١) نفس التقرير.

(٧٢) تقرير مسؤول قسم المشرق العربي في وزارة الخارجية الدكتور فويغت. PAAA. 92. 36. 81. 00/2. am Dr. Voigt. 31. 3. 1959.

(٧٣) تقرير وزارة الخارجية الألمانية. PAAA. Band 36 Mikro Fiche 201/1.

(٧٤) تقرير قسم التشريفات في وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٧. PAAA. 92. 36. 82. 21.

(٧٥) تقرير وزارة الخارجية – القنصل العام د. فويغت. PAAA. 92. 36. 82. 21.

(٧٦) تقرير قسم التشريفات – وزارة الخارجية بتاريخ ٨/٢٦/ ١٩٥٩. PAAA. 92. 36. 82. 21

(٧٧) تقرير السفارة الألمانية بجدة بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٢. PAAA. 92. 36. 82. 00.

(٧٨) Hans Henle , op. cit. S. 199 ;Archiv der Gegenwart 1961. S. 9202 ff., Majid Khadduri : Republican Iraq. A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958. London. 1969. p.166. حول هذا الموضوع انظر الشناق، عبد المجيد، العلاقات الأردنية – السورية، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(٧٩) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٦ القسم السابع .PAAA. 92. 36. 81. 00/2.

(٨٠) مذكرة قسم التشريفات بوزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٤ PAAA. 92. 36. 81. 00/2

(٨١) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٦٢/٨/٩. PAAA. 92. 36.82. 60

(٨٢) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الدفاع الألمانية بتاريخ ١٩٦٢/٨/٨ PAAA. 92. 36.81. 33.

(٨٣) مذكرة دائرة الإعلام في الحكومة الألمانية بتاريخ ١٠/٤/ ١٩٦٢ إلى وزارة الخارجية. Presse – und Informationsamt.

(٨٤) PAAA. Band 36. Fich Nr. 201/3.

(٨٥) وعمل عباس فائق غزاوي لاحقا سفيراً لبلاده في بون وبرلين. PAAA. Band 36. Fich Nr 201/3

(٨٦) مذكرة وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١. PAAA. 92. 36.82. 50

(٨٧) برقية السفارة الألمانية في جدة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠ PAAA. B. 36. Fich 250-1.

(٨٨) برقية السفير الألماني كوبف بتاريخ١٩٦٤/٥/٣٠ إلى بون PAAA. B. 36. Fich Nr. 250-1.

(٨٩) تقرير السفارة الألمانية بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٩ حول تقييم وكيل وزارة الخارجية السعودي لزيارته إلى بون .PAAA B. 36. Fiche Nr. 123-2.

(٩٠) برقية السفير الألماني كوبف بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٨ .PAAA B. 36. Fiche Nr : 123-2.

(٩١) مذكرة د. شيرمر Dr. Schirmer من وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣ حول مقابلته للسفير السعودي أحمد عبد الجبار في ١٩٦٤/١٢/١ PAAA. B. 36. Fiche Nr. 123-2

(٩٢) رسالة صاحب مصنع السيارات Karl Schmidt إلى وزارة الخارجية الألمانية لتنسيب اسم الشركة في برنامج زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز التي ينوي القيام بها إلى ألمانيا PAAA. B. 36 Fiche. Nr :123-2.

(٩٣) رسالة السفير الألماني بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢٠ PAAA . B. 36. Fiche Nr. 123-2.

(٩٤) رسالة السفير الألماني بتاريخ ١٩٦٤/٨/٣ حول اقتراح دعوة الأمير فهد من قبل الحكومة الألمانية على أثر زيارة السفير الألماني للأمير فهد في قصره بالطائف . PAAA. B. 36 Fiche 123-2.

(٩٥) نفس التقرير.

(٩٦) Handelsblatt vom 12. 6. 1964.

(٩٧) برقية السفارة الألمانية بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢ PAAA. B. 36. Fiche 123-2.

(٩٨) تقرير السفارة الألمانية بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣. PAAA. B. 36. Fiche 123-2

The Federal German-Saudi Relations During the Reign of King Saud Bin Abdul-Aziz 1953-1964

*A. Z. Shunnaq**

ABSTRACT

This study attempts to discuss the relations between the Federal Republic of Germany and the Kingdom of Saudi Arabia during the reign of King Saud 1953-1964.

The study examines the internal, external policy of King Saud and the political and religious factors that influenced his policy towards Germany.

The study, on the other hand, discusses the different elements that affected the contribution of Germany's policy towards Saudi Arabia, including the unification of the east and west of Germany, relations with Israel and its role in the Arab-Israeli conflict in light of the Cold War.

The research shows the continuity of commercial activities between Germany and Saudi Arabia despite the fact that diplomatic relations did not exist until 1955 when Germany established the first legation in Jeddah. Saudi Arabia established a legation in Bonn in 1956. Diplomatic relations were elevated to the status of embassies in 1959. The study analyzes the various factors that determined the bilateral relations between Germany and Saudi Arabia during 1953-1965 when King Saud ruled Saudi Arabia.

* Faculty of Social and Human Sciences, University of Jordan. Received on 23/5/2002 and Accepted for Publication on 5/6/2003.